مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٨٨

الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة سابيلو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد غسان سلامة إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين يقدمهما السيد سلامة وسعادة السيد يورغن شولتز، السفير ونائب الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

كنت أود أن أكون في نيويورك وأن تتاح لي الفرصة للحضور الشخصي وتقديم إحاطتي لأعضاء المجلس. ومع ذلك، فليس من قبيل المبالغة القول بأن الحالة في ليبيا قد وصلت إلى منعطف حاسم. فنحن نواصل العمل لمنع تصاعد التطورات والتوترات التي حدثت مؤخرا في الميدان، ونركز عوضا عن ذلك على تحقيق الاستقرار والاتفاق السياسي على نحو يمكّن من إنهاء الأزمة في البلد.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير دخلت قوات المشير حفتر إلى سبها سلميا. وعلى الرغم من وقوع بعض الحوادث الطفيفة، فإن وصول قوات حفتر إلى هناك يعد تطورا إيجابيا نحو تحقيق الاستقرار عموما. وعندما تحركت هذه القوات للسيطرة على شعبية مرزق في الجنوب الغربي من البلد، كانت هناك معارضة نشطة لها من قبيلة التبو والجماعات المسلحة المنتسبة إليها. وقتل أثناء ذلك القتال والهجمات الانتقامية التي أعقبتها ما لا يقل عن ١٨ شخصا من سكان مرزق بينما أصيب ٢٩ آخرون بجروح. وأُبلغ عن حرق تسعين منزلا خلال الهجمات الانتقامية التي شنتها القوات القبلية تحت قيادة الجيش الوطني الليبي.

وفي حين تمكّن الجيش الوطني الليبي من تحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار في الجنوب، الأمر الذي مكن البنك الموازي في شرق البلد من إيصال الأوراق المصرفية إلى سبها، فليس واضحا المدى الذي يمكن أن تستمر فيه هذه الحملة، بالنظر إلى طول خطوط الإمداد ومحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة الموازية. وكان هناك حشد لقوات الجيش الوطني الليبي في الجفرة فضلا عن تسيير بعض الدوريات نحو سرت. وأدى ذلك إلى حدوث بعض الاحتكاكات وتصاعد التوترات مع استمرار تمركز قوات من بلدة مصراتة في مدينة سرت بعد عمليات مكافحتها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هناك.

وفي الشرق، انتهى القتال في درنة. ويعتريني بالغ القلق إزاء تقارير تفيد بانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال العمليات العسكرية الأخيرة في درنة. ووردت تقارير تفيد بأن القتال أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

وفي غرب البلد، تحركت القوات المحلية رداً على التوترات الراهنة. وحتى الآن، يبدو أن هذه التحركات المحلية ما هي إلا

استعراض للقوة ولا يبدو أن أياً من هذه الأطراف مستعد لشن هجوم ضد أي طرف آخر. ولكن هناك خطر حقيقي من سوء التقدير أو من أن تبدأ القوى المتطرفة مناوشات أملاً في أن ينجرف الآخرون إلى مواجهة أكبر. وفي طرابلس، لا يزال وقف إطلاق النار قائماً، غير أن خطة الترتيبات الأمنية لطرابلس الكبرى تبقى في طور التنفيذ الجزئي وحسب.

لقد قامت البعثة برعاية جولتين من المحادثات التّحضيرية بين مستشارَي رئيس الوزراء السّراج والمشير حفتر، والتي انعقدت في مكاتب البعثة بتونس العاصمة. وتمخّض عن تلك المحادثات لقاء جمع الزعيمين في أبوظبي حيث اتفقا على عدد من المبادئ الهامة: أن تكون ليبيا دولة مدنية بنظام ديمقراطي تتمتع بالسيطرة المدنيّة الكاملة على الجيش، وأن يكون انتقال السلطة سلميّاً. كما اتفق الطّرفان على ضرورة توحيد مؤسسات ليبيا التي تعاني انقساماً منذ أمد طويل، وعلى تحديد موعد للانتخابات الوطنية قبل نهاية هذا العام. إن العديد من هذه المبادئ ليست بالجديدة، بل هي في واقع الأمر استمرار للمسار الذي شُرع فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وما استجد في الأمر هو النية الصادقة في ترجمة هذه الكلمات إلى نهاية فعلية للمرحلة الانتقالية من خلال الانتخابات.

وأودّ الآن أن أحيط المجلس علماً بالتطورات والأنشطة الأخرى في الميدان.

يسرني أن أعلن عن افتتاح مكتب للأمم المتحدة في بنغازي. فبعد شهور عدة أوشكت فيها البعثة على فتح المكتب، يجري الآن إرسال موظفي الأمم المتحدة إلى بنغازي للاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل أفضل في جميع أنحاء شرق البلد. ويجري النقاش الآن حول افتتاح مكتب آخر في سبها لدعم العمل في جنوب البلد، وقد قامت برامج الأمم المتحدة بزيارة لسبها كانت الأولى منذ توقف العمليات هناك في عام ٢٠١٣.

لقد حذّرتُ في إحاطاتي الإعلامية السابقة من عواقب الاقتصاد القائم على النهب في ليبيا. غير أن الإجراءات المتخذة لمكافحة التهريب غير المشروع تبعث على التفاؤل. ففي ٧ شباط/فبراير، أصدرت النيابة العامة أكثر من ١٠٠ أمرٍ باعتقال أفراد متهمين بالتورط في تهريب الوقود والتصرف فيه بشكل غير قانوني، كما أمرت بمصادرة ١١٥ محطة وقود. حيث تبلغ قيمة عمليات تهريب الوقود المنظمة هذه أكثر من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً.

وبشكل عام، لا تزال البنية التحتية في ليبيا تعاني من التدهور بمستويات تنذر بالخطر. فالخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والكهرباء، في حالة من التردي. وإنتاج المياه يتسم، بوجه خاص، بالهشاشة. ومع تعطّل ما يقرب من أربعة آبار كل شهر، فإن الفرع الغربي للنهر الكبير الاصطناعي، والذي يشكل المورد الرئيسي للمياه في منطقة الشمال الغربي، معرض لخطر الانهيار الوشيك.

وتم إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا لعام ٢٠١٩ في ٥ شباط/فبراير، وهي ترمي إلى الحصول على ٢٠٠ مليون دولار لمواصلة توفير خدمات الرعاية الصحية والحماية والمياه والمأوى لأكثر من نصف مليون من الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في ليبيا. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٨٢٣ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم مهاجرون و ٢٤٨ ٠٠٠ طفل، هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في ليبيا.

أما الحالة الاقتصادية فهي حالة متفاوتة. فقد أدت إعادة فتح حقل الشرارة النفطي، والذي كان للأمم المتحدة دور هام فيه، إلى زيادة إنتاج النفط ليعود إلى ١,٢ مليون برميل في اليوم. وتستمر الرسوم على صرف العملات الأجنبية، مقترنة بتحرير القيود على فرصة شرائها، في توليد الإيرادات وتعزيز قيمة الدينار. وقد أدى ذلك إلى زيادة القدرة الشرائية والحد من التضخم وتقليص ربحية السوق السوداء على بيع العملة.

وعلى الرغم من أهميتها، فقد لا تدوم هذه الفوائد طويلاً دون إصلاحات اقتصادية حقيقية. حيث تقتضي مثل هذه الإصلاحات تخفيضاً مباشراً لقيمة العملة ورفع الدعم الذي يستهلك ما يقارب ١٠ بالمائة من الميزانية الوطنية. ومن خلال العمل مع فرعي مصرف ليبيا المركزي، سيتم الشروع قريباً في العملية الوطنية لمراجعة الحسابات.

ومن الأمور بالغة الإيجابية أن تبدأ اللجنة المركزية المسؤولة عن انتخابات المجالس البلدية جولة جديدة تتألف من تسع عمليات انتخابية في الأجزاء الجنوبية والغربية من ليبيا في ٣٠ آذار/مارس. وفي هذا السياق، من الضروري أن تكون هناك هيئة واحدة فقط تأخذ على عاتقها مسؤولية إدارة الانتخابات البلدية. كما تستعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنظيم الانتخابات الوطنيّة. ويسرنا أن نرى المفوضية قد انتقلت أخيراً إلى مقرها الجديد الآمن، بمساعدة من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وبات من الضروري الآن أن توفّر الحكومة التمويل التشغيلي اللازم للمفوضية لإنهاء التحضيرات للانتخابات.

لقد دأبت البعثة على الاتصال المستمر مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وشاركتُ، إلى جانب الأمين العام، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ونُرحب هنا برغبة الاتحاد الأفريقي في دعم خطة عمل الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن امتناني لما أبداه كل من مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد إسماعيل شرقي، ووكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، من دعم لجهودنا خلال زيارتهما يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس.

سينعقد الملتقى الوطني يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل في ليبيا. وهو يشكل فرصة حاسمة لإنهاء الفترة الانتقالية التي بدأت قبل ثماني سنوات. ونعمل الآن، وقبل انعقاد الملتقى الوطني، مع العديد من الأطراف بغية ضمان أوسع مشاركة ممكنة في العملية السياسية. وقد تجلّى لنا أن الليبيين تحدوهم رغبة شديدة في توحيد مؤسساتهم في أسرع وقت ممكن. غير أنهم، للأسف، يواجهون قوى متنفذة تستفيد مادياً من حالة الفوضى والانقسام السائدة في البلاد ولذا فإنها تعزف عن العمل باتجاه التوحيد.

ثمة كثير من الأمور على المحك الآن، وما لم يتم اغتنام الفرصة التي يتيحها الملتقى الوطني فلن يتبقى سوى خياران محتملان، ألا وهما: إطالة حالة الجمود أو اندلاع النزاع. وربما تؤدي حالة الجمود هذه أيضاً في النهاية إلى نزاع محتوم. حيث أن أي إخفاق الآن في المضي قدماً بالعملية السياسية يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن البلاد واقعة بشكل تام في قبضة قوة السلاح، غير أن في مقدورنا اليوم أن نحول دون الانزلاق في هذه الهاوية.

يشكل الملتقى الوطني فرصة حاسمة لجميع الأطراف من دون أي استثناء لوضع خلافاتهم جانباً في سبيل إعلاء مصلحة البلد، وتوحيد صفوفهم، وتجنب الحرب، واختيار طريق السلام والازدهار. وسيتم في الملتقى الوطني اختيار ما إذا ستتم المصادقة على الميثاق الوطني الذي كان نتاج العملية التشاورية التي تمت في إطار الملتقى الوطني. كما أنه سيرسم خارطة طريق لإنهاء الفترة الانتقالية وذلك من خلال انتخابات برلمانية تتزامن مع أخرى رئاسية، أو من خلال انتخابات تتم على مراحل. وسوف يقدم توصياته بشأن كيفية التعامل مع مشروع الدستور الذي أصدرته هيئة صياغة مشروع الدستور.

وستكون للأيام المقبلة أهمية حاسمة للسنوات المقبلة بالنسبة لليبيين وللمنطقة بشكل عام. وهنا أدعو الليبيين لأن يتوحدوا وأن ينأوا بأنفسهم عن أية أعمال تهدف إلى العرقلة والتحريض. فقد كان هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام المنصات الإعلامية كسلاح أو وسائل تحريضية. وذلك من شأنه أن يمزّق النسيج الاجتماعي الحيوي الهام في ليبيا على الرغم من هشاشته ويمكن أن يُستخدم أيضاً لإثارة العنف. لذا فإنني في هذه الفترة الحرجة

أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي والمنفّر في المحيط العام.

كما أدعو الجميع في المجتمع الدولي إلى وضع مصالح الشعب الليبي في المقام الأول والعمل بشكل ملتزم وصادق للضغط على جميع الأطراف لتجنب النزاع والتوصل إلى صيغة سلمية لإنهاء الفترة الانتقالية في ليبيا، من أجل جميع أبناء الشعب الليبي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير شولتز.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلّم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار المذكور.

ويشمل التقرير الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وأود أن أسلط الضوء على التطورات التالية المتعلقة بعمل اللجنة.

أولا، فيما يتعلق بفريق الخبراء، قام الأمين العام، عقب اعتماد القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، في ٢ كانون الثاني/يناير، بتعيين ستة أشخاص في الفريق. وفي ٨ شباط/فبراير، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية واستمعت إلى إحاطة إعلامية قدمها منسق فريق الخبراء بشأن برنامج عمل الفريق بموجب القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨). وقدم الفريق إحاطة إعلامية بشأن المجالات التي يعتزم التركيز عليها في ولايته، ولا سيما حظر الأسلحة، والجماعات المسلحة، والمحاولات غير المشروعة لتصدير النفط وتجميد الأصول. وفي أعقاب العرض أجريت مناقشة تفاعلية بين أعضاء اللجنة والفريق. وكررت اللجنة الإعراب عن دعمها وتقديرها لعمل الفريق، وشجعت الفريق على تكثيف جهوده من أجل مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على طلب قدمته مالطة للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما تلقت اللجنة إخطارين من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، ولم تعترض على ذلك. وتلقت اللجنة أيضا إخطارا بعد التسليم من مملكة هولندا بشأن طلب اعتمد سابقا للإعفاء. ويجري النظر في أربعة طلبات إضافية مقدمة من ليبيا بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). كما تنظر اللجنة في طلب توجيه من البعثة فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، قدمت اللجنة إرشادات إلى لبنان بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة. وفيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة على طلب واحد للإعفاء من حظر السفر، عملا بالفقرة ١٦(أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، يتعلق بالسيدة عائشة القذافي. كما وافقت اللجنة على تمديد إعفاء السيد سيد محمد قذاف الدم من حظر السفر. وتلقت اللجنة أيضا معلومات أولية من الفريق بشأن حالة محتملة لعدم للامتثال لحظر السفر من جانب أحد الأفراد المدرجين في القائمة، حيث قيل إنه سافر من ليبيا إلى مصر عبر تونس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت اللجنة أيضا إلى رسالة سابقة من ليبيا بشأن المحاولات الرامية إلى تصدير النفط من ليبيا بصورة غير مشروعة. وفيما يتعلق بقائمة جزاءات عام ١٩٧٠، طلبت اللجنة من ليبيا معلومات إضافية لتحديد هوية أحد الأفراد المدرجين في القائمة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة تقريرا عن التنفيذ من المملكة المغربية، عملا بالفقرة ١٢ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨). وفي حين أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ

أحكام نظام الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء، أود أن أؤكد للمجلس أن اللجنة ملتزمة بتيسير تنفيذ هذه التدابير.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنني أعتزم العمل بشكل استباقي من أجل تنظيم زيارة للجنة إلى جميع المناطق المتفق عليها من ليبيا، على النحو المذكور في التقرير السنوي للجنة لعام ٢٠١٨ (S/2018/1176).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد شولتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في الميدان وعن العمل الذي اضطلعت به البعثة للتصدي للأزمة. ونعرب عن إعجابنا بالتزامه بإنجاز المهمة المعقدة المتمثلة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ونشجعه على مواصلة ما يبذله من جهود. ونتمنى له كل النجاح في هذا المسعى، وأؤكد له دعم وفد بلدي الكامل.

كما نشكر السفير شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطته الإعلامية اليوم.

قبل أن أبدأ بياني على وجه التحديد، أود أن أقدم تهانينا الحارة ودعمنا الكامل لليبيا حكومة وشعبا في حالتهم الراهنة. وبصفتنا بلدا شقيقا، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، بمساعدة الاتحاد الأفريقي، من التوصل قريبا إلى حل يعيد السلام للشعب الليبي.

لا تزال الأزمة في ليبيا تثير قلقا بالغا في جمهورية غينيا الاستوائية وفي جميع أنحاء القارة، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني والثلاثين الذي عقد في شباط/فبراير. ونقدر حقيقة أن الحالة في ليبيا لم تتغير فيما يتعلق بعدم الاستقرار وانعدام اليقين على الصعيد السياسي، والحالة الأمنية والإنسانية الهشة التي طال أمدها، وحالات تهريب النفط والأسلحة، إلى جانب تنقل المقاتلين الأجانب عبر الحدود التي يسهل اختراقها. وقد كان للأزمة عواقب وخيمة ليس على الصعيد الوطني فحسب، ولكن في جميع أنحاء المنطقة. إنها تؤثر على النزاعات الأخرى في أفريقيا، مما يشدد على الحاجة الملحة لإيجاد حل سياسي مستقر ودائم في ليبيا يضع حدا للعملية الانتقالية الطويلة، على أساس اتفاق سياسي يضمن سيادة القانون ووجود مؤسسات موحدة للدولة.

وبعد ثماني سنوات من نزاع لن ينتهي إلا من خلال حلول سياسية – وقد اتخذت بالفعل تدابير مختلفة لتسوية الحالة على الرغم من أن أغلبيتها لم تكن ناجحة – ربما حان الوقت للتفكير واتباع نهج مختلف. ولهذا السبب نرحب بالمبادرة التي اتخذها رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الثاني والثلاثين المذكور آنفا الذي عقد في شباط/فبراير. ومن واجب القارة الأفريقية أن تأخذ زمام المبادرة وأن توحد قواها مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل نهائي للأزمة في ليبيا من خلال المفاوضات التي من شأنها أن تتيح إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نهاية هذا العام، وعقد مؤتمر وطني معني بالسلام والمصالحة خلال النصف الأول من تموز/يوليه من هذا العام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بزيارة السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وحفظ السلام، والسفير إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، التي من المتوقع أن تحقق نتائج هامة في التوصل إلى اتفاق ثابت يرمي إلى تحسين الحالة السياسية في ليبيا. كما نتطلع لعقد المؤتمر

الوطني، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي نأمل أن يتيح لنا الشروع في عملية تنتهي بتحقيق المصالحة باعتبارها أساس المضي قدما نحو إنشاء ليبيا موحدة يسودها السلام والاستقرار والازدهار.

وفي الختام، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. ونأمل أن يتسنى إيجاد حل للحالة الراهنة، عاجلا وليس آجلا.

السيدة سابيلو (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وبالمثل، نشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فضلا عن السفير يورغن شولتز ممثل ألمانيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية السائدة في ليبيا، التي لا تزال تؤثر بشكل خطير على جهود السلام والأمن في المنطقة. إلا أن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني لاستعادة سيادة القانون في ليبيا، ثم اعتماد الخطة الأمنية لطرابلس الكبرى تبعث على التفاؤل. وفي رأينا أن هذا سيسهم في تحسين الحالة الأمنية في طرابلس، وتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الانتخابات، في الأجل الطويل. ونحث الأطراف على نحو خاص على الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتجنب أي تصعيد للعنف، وإعطاء فرصة لتحقيق السلام.

تؤيد جنوب أفريقيا تماما تصميم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على التصدي للنزاع في ليبيا، وشجعنا أيضا الدعم الدولي لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، التي من شأنها تيسير عقد مؤتمر وطني للمصالحة. ونرحب أيضا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به اللجنة الرباعية المعنية بليبيا، ونحث البلدان المجاورة على مواصلة الضغط من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية في ليبيا. وندعم الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد واللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، تحت قيادة الرئيس ساسو نغيسو. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى نجاح اجتماع اللجنة المقرر عقده يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل في برازافيل. وإضافة إلى ذلك، نرحب بالتزام ممثلي الاتحاد الأفريقي تجاه ليبيا، إذ يواصلون العمل مع الأطراف الفاعلة المعنية في البلد للتوصل إلى حل سلمي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في ليبيا. لكننا نرحب بجميع المساهمات التي قدمت بالفعل في مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، وندعو إلى تقديم التمويل الإضافي اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٩.

كما ترحب جنوب أفريقيا بعمل وحدة دعم وتمكين المرأة في المجلس الرئاسي لتحسين المساواة بين الجنسين. لقد شهدنا كدولة نتائج إيجابية فيما يتعلق بمشاركة النساء في عملية السلام، وبالتالي، نعتبر هذا التطور التدريجي ضرورة حتمية للنهوض بالسلام والأمن في ليبيا.

ونود أن نشجع أطراف النزاع على إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات الدستورية المعلقة. هذه العملية ضرورية لضمان تنفيذ الاتفاق السياسي بنجاح وإجراء الانتخابات خلال الفترة المتفق عليها، وفي نهاية المطاف وضع حد للنزاع وتلبية تطلعات الشعب الليبي ورغباته.

وفيما يتعلق بالجزاءات، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ونشكر رئيسها على تقريره. ونحن مقتنعون بضرورة توجيه رسالة قوية إلى جميع الأفراد الذين يعرقلون التقدم في العملية السياسية في ليبيا. ولذلك، نعتقد أن التنفيذ الصارم للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية في الحيلولة دون ما تبذله بعض الأطراف من جهود. وفي الوقت نفسه، فإن

جنوب أفريقيا ترى أن الجزاءات يجب ألا تمثل غاية في حد ذاتها، بل أداة لتحقيق الاستقرار وتهيئة بيئة تفضي إلى التوصل لاتفاق سياسي من أجل إحلال السلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة إلى ممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، أود أن أتقدم بالتهنئة للرئاسة المشتركة لأعمال المجلس لهذا الشهر بين فرنسا وألمانيا، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. والشكر موصول للسيد غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته بشأن نشاطات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كما نتقدم أيضا بالشكر لسعادة السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطته الخاصة بعمل ونشاطات اللجنة.

يثمن وفد بلدي كل الجهود التي يقوم بها السيد غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبعض الدول الشقيقة والصديقة لحث الأطراف المؤثرة في الساحة الليبية للمشاركة في حوار سياسي سلمي يبتعد عن استخدام العنف. وهنا نود الإشارة إلى التزام حكومة الوفاق الوطني بالمسار الديمقراطي الذي يشمل توحيد مؤسسات الدولة وتمهيد الطريق لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة وضمان الفصل بين السلطات.

وتأتي اللقاءات الأخيرة التي أجراها رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مع الأطراف الليبية لنقاش سبل الخروج من الأزمة الحالية وتقديم مقترحات توافقية يمكن البناء عليها خلال المؤتمر الوطني الجامع. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن الحل لا يملكه أي طرف لوحده، بل من الضروري إشراك كافة الليبيين حتى نصل إلى الاستقرار المنشود، والوصول إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية نهاية هذا العام مع ضمان قاعدة دستورية سليمة.

يعقد الليبيون الأمل على اجتماعات المؤتمر الوطني الجامع الذي ترعاه الأمم المتحدة للخروج من حالة الجمود التي تعاني منها العملية السياسية في ليبيا ووضع حد للتجاذبات بين الأطراف المختلفة، وضرورة توقفها عن تجاهل التضحيات التي قدمها الليبيون من أجل قيام دولة تضع في اعتبارها مصلحة المواطن والابتعاد عن سياسة الإقصاء للآخر، ولقد كان لهذه الخلافات الأثر السلبي والمدمر على عملية الاستقرار وتحقيق السلام في البلد. واستخدمت هذه الأطراف للأسف كل ما هو متاح من أجل تحقيق مطامحها الضيقة، ونست، بل تناست، أن هذا الشعب بذل الكثير من التضحيات من أجل تحقيق هدفه في العيش بسلام في ظل دولة مدنية ديمقراطية كغيره من الشعوب في العالم التي تنعم بالتقدم والازدهار. وتحججت لسنوات بحجج لا يمكن تفسيرها إلا من جانب أنها تسعى لاستدامة هذه الأوضاع التي أصابت الوطن والمواطن بحالة من الجمود والخوف والإرباك، الأمر الذي أثر سلبا على عملية المصالحة الوطنية وبناء الدولة التي طالما تمناها الشعب الليبي. وفي هذا الشأن، نرى أنه لا توجد أية وسيلة للخروج من هذا الوضع إلا عبر صناديق الاقتراع باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى السلطة من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع وبدون إقصاء لأحد. ويجب أن يعي كل المتربصين بأن الوصول إلى السلطة لا يمثل مغنما بل هي مهمة وطنية تخضع للمحاسبة، ويجب على من يمارسها التصدي للفساد والمفسدين. ويبذل كل ما أوتي من جهد من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للبلد.

تبذل حكومة الوفاق الوطني كل جهدها من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلد. وتواجه هذه الجهود مصاعب وتحديات كبيرة تسهم في استمرارها للأسف بعض الأطراف في ليبيا التي تسعى دائما إلى حجب الضوء في نهاية النفق من خلال شنها لحملات إعلامية شعواء لا تهدف إلا إلى التشويش على جهودها من أجل تخفيف المعاناة على المواطنين، وتتناسى هذه الأطراف بأن حكومة الوفاق الوطني ما هي إلا حكومة كل الليبيين، ولا يمكنها الوقوف مع طرف

ضد طرف آخر من الأطراف المختلفة بل تسعى إلى إيجاد توافق يفضي إلى حل يخرج البلد من محنته. وبالرغم من كل هذه التحديات، سعت حكومة بلدي إلى إحداث عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي بدأت تظهر آثارها الإيجابية. أما على الصعيد الأمني وبالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، تعمل الحكومة على إحداث نوع من التغيير في هذا المجال من خلال تنفيذ برامج تقوم بها وزارة الداخلية في مسعى منها إلى توحيد المؤسسات الأمنية في كامل البلد، وتطويرها حتى تتمكن من أداء عملها بصورة أكثر مهنية.

إن حكومة بلدي دائما تؤكد على دعمها لأية جهود يقوم بها الليبيون من أجل الوصول إلى الاستقرار في البلد ومحاربة ظاهرة الإرهاب وتنظيماته. وهنا نود أن نشير إلى أهمية التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف في كامل أنحاء البلد لتمكين الدولة من إيصال الخدمات وفرض الأمن والعمل على القضاء على عمليات الابتزاز التي تتعرض لها المنشآت الحيوية والتي كلفت اقتصاد البلد خسائر قدرت بمئات الملايين من الدولارات.

وختاما، يأمل وفد بلدي من المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر نبذ الخلافات، والعمل على استغلال الظروف الحالية التي تمر بها ليبيا، والمساعدة في إنجاح الجهود المضنية التي يقوم بها السيد غسان سلامة ممثل معالي الأمين العام مع الأطراف الليبية من خلال تنظيم المؤتمر الوطني الجامع لأجل الوصول إلى اتفاق ينهي الصراعات بين الليبيين لتبدأ مرحلة جديدة يعم فيها السلام كامل ربوع ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.